دور القضاء في مكافحة تركز السياسي وما ينتج عنه من فساد

The eole of the judiciary in concentration and the resulting corruption

الباحث محمد حاتم عيسى

Mohamed Hatam Issa

Faculty of Law University of Qo

mohammedhatam507@gmail.com

الأستاذ الدكتور علي مشهدي

Professor Dr.Ali Mashhadi

كلية القانون / جامعة قم

Faculty of Law University of Qom

Droitenviro@gmail.com

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

المقدمة

يعد الفساد من أقدم الظواهر التي برزت، فقد ارتبط وجوده بوجود الأنظمة السياسية .ومما لا شك فيه أن هذا الوباء بشتى أنواعه وصوره ومختلف أشكاله قد عم وانتشر في كافة دول العالم فهو لا يقتصر على شعب واحد دون الآخر، بل أصبح ظاهرة عالمية خطيرة تهدد إقتصاديات الدول وتعمل على إضعافها وإنهيارها كما تحبط أنظمتها المالية وبنيانها السياسي، وهذا ما ينعكس سلبا على القيم الأخلاقية والعدالة والمساواة ويؤدي إلى زعزعة الثقة العامة وتهديد الأمن الإجتماعي والإستقرار السياسي والرخاء الإقتصادي وغيرها من الآثار السلبية الوخيمة.وبالرجوع إلى الدراسات والإحصائيات التي أجريت حول ظاهرة الفساد، نجد أن معظم الدول والمجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة هي عربية مسلمة، بالرغم من أن الدين الإسلامي ثري بالقيم والمبادئ التي تسعى إلى محاربة هذه الظاهرة، كما لا نستبعد وجود العديد من القوانين والأنظمة في مختلف دول العالم التي تعمل بدورها على مقاومة الفساد والحد منه. يعتبر الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات في جميع الجوانب، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية .فالفساد هو اساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية أو نفوذ مقابل مال أو خدمات أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة، وثمة نوعان من الفساد وهما الفساد الصغير ويسود حيثما يتقاضى الموظفون الحكوميون رواتب زهيدة، ويعولون على إكراميات من العموم لإعالة أسرهم ودفع رسوم التعليم، أما الفساد الكبير فيتورط فيه كبار المسؤولين الذين يتخذون قرارات بشأن العقود الإدارية التابعة للدولة.والفساد هو مؤشر فعال للكشف عن وجود ممارسات غير أخلاقية وغير شرعية تتعدد بتعدد أبعادها ومظاهرها وتعكس على كل مخططات التنمية ومصالح الدول وأفرادها، هذا ما جعل كل التقارير المعدة من الخبراء الدوليين والهيئات القانونية تجمع على ضرورة الإلمام بها .

المطلب الأول

العوامل المؤثرة على تكون التركز السياسي في العراق

إن التركيز السياسي في مؤسسات الدولة العراقية تنبثق جذوره من مجموعة معقدة من الظـــروف السياسية والتاريخية التي شهدتها البلاد فالموروث التاريخي للسياسات القائمة علـــى التمركـــز حـــول

السلطة والهيمنة على أجهزة الدولة أدى إلى حالة من الشلل الجزئي أو الكلي في بعض الأحيان، الأمر الذي أثر سلبًا على قدرتها في أداء واجباتها الأساسية فالتركيز السياسي يتغلغل عبر شبكة واسعة من العلاقات والقوى التي تسعى لحماية مصالحها الذاتية على حساب المصلحة العامة، مما يساهم في خلق بيئة تفتقر إلى الشفافية والمحاسبة.(١)

تلعب العوامل ذات الطابع السياسي دورًا رئيسيًا في تعزيز التركيز السياسي، تاريخ العراق الحديث شهد سلسلة من الحكومات المتعاقبة التي غالبًا ما كانت ترتكز سلطتها على الولاءات الحزبية والطائفية بدلاً من الكفاءة كما أن الصراعات المستمرة على السلطة والنفوذ بين مختلف الكيانات السياسية أدت إلى انعدام الثقة في النظام السياسي وقدرته على الإصلاح والتنمية.(٢)

كذلك لا يمكن إغفال الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تحليل مسببات التركيز السياسي فالوضع الإجتماعي المتردي والبطالة وتفشي الفقر تعد بيئة خصبة لانتشار الفساد، حيث تسود حالة من عدم الاستقرار تجعل اللجوء إلى الفساد سوية سهلة للبقاء وكذلك الحال بالنسبة للعوامل الإقتصادية حيث أن الأزمات المالية والاعتماد المفرط على الموارد النفطية يؤديان إلى محدودية الخيارات الإقتصادية، مما يعزز من شيوع ثقافة الفساد كوسيلة للبقاء والإستفادة من الفرص المتاحة كما أنه يلعب العامل الثقافي دورًا محوريًا في فهم ديناميات التركيز السياسي، إذ يتطلب الأمر تغييرًا جذريًا في ثقافة المجتمع تجاه الفساد والمساءلة فالأنماط الثقافية التي تعزز من مفهوم الولاء للقبيلة أو المنصب على حساب الدولة والمجتمع تضعف من إمكانية الإصلاح الحقيقي. تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة تعد مفتاحًا لمحاربة الفساد وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.(٣)

إضعاف فاعلية وكفاءة الأجهزة الحكومية يُعتبر أحد أبرز نتائج التركيز السياسي، حيث يُعيق قدرة الدولة على تنفيذ سياسات فعالة تحقق التنمية المستدامة فالخصخصة غير المدروسة للقطاعات الحيوية،

---

(١) الياسري، علي عبد العزيز مرزه ٢٠٠٢ "الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة: ص٣٩.

(٢) صالح، غانم محمد ٢٠١١ "الفكر السياسي القديم"، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الموصل: ص٦٣.

(٣) عودة، فلاح جاسم، ٢٠١٢ "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، جامعة كركوك، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة: ص٤٥.

وضعف التخطيط الاستراتيجي لإدارة الموارد بصورة مستدامة، تُسهم في استمرار أزمة التنمية وتهدد استقرار البلاد الإقتصادي والإجتماعي لمحاصرة ظاهرة التركيز السياسي والحد من تأثيراتها، يجب اتخاذ خطوات جادة لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس متينة من الشفافية والمساءلة ويعتمد ذلك على تطوير أطر قانونية قوية تضمن فعالية الرقابة والحُكم الرشيد، وتعزيز الشراكة المجتمعية في بناء مستقبل الدولة فالإندماج الإقليمي والدولي والاستفادة من التجارب الناجحة في مكافحة الفساد يُمكن أن تكون من أدوات واضحة لدعم جهود الإصلاح.

على أية حالة من أهم أسباب الدافع الى التركيز السياسية في العراق يمكن ذكر بعض الموارد ومنها.(١)

الفرع الأول

الطائفية السياسية

تعود جذور الطائفية إلى أزمنة موغلة في القدم، حيث كان ارتباط الإنسان بجماعته الدينية أو الإثنية يشكل جزءاً أساسياً من هويته الثقافية والاجتماعية. من هنا، تطورت هذه العلاقة إلى ظاهرة الطائفية كما نعرفها اليوم، حيث يصبح الفرد طائفياً عندما يبدأ في ترجمة انتمائه إلى مواقف وأفعال تُجرّم الآخر، عبر حماية حقوق جماعته على حساب حقوق الآخرين وهذه الديناميكية لا تنفصل عن الطبيعة البشرية التي تنزع إلى البحث عن الانتماء والخصوصية، لكنها تتحول إلى عائق عندما تُفضّل الولاءات الضيقة على الانتماء الوطني الأوسع على الرغم من أن التمايز الطائفي كان قد ظهر في صورته البدائية منذ نشوء المجتمعات البشرية، فقد ازدادت حدّته مع ظهور الأديان الكبرى واستقرّت مدونات الفقه والشريعة التي ساعدت في تنظيم المركب الإنساني وفرض ضوابط سلوكية، لكن في الوقت نفسه أفرزت تفرقة مستدامة بين الجماعات المختلفة.(٢)

تحوّل الطائفية إلى أداة سياسة بدأ يظهر بوضوح مع تطور الدولة الحديثة، حيث بدأ سياسيون يستغلون الحساسيات الطائفية لتعزيز نفوذهم الشخصي والحفاظ على مواقعهم في السلطة فتجد الطائفية

(١) عبد الحسين، عدي فالح ٢٠١٠ "العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة:ص٨٥

(٢) صالح، غانم محمد ٢٠١١ "الفكر السياسي القديم"، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الموصل: ص٧٢

مرتعها خصباً في الدول التي عانت من ضعف الهياكل المؤسساتية أو تعثرت في بناء مؤسسات جامعة حقيقية ولعل أبرز أمثلة على ذلك دور الطائفية في تهديد استقرار الدول وتفتيت نسيجها الاجتماعي وتجيده في شكل نظم انتخابية مبنية على التمثيل الطائفي.(١) وفي هذا السياق، نجد أن الدول متعددة الطوائف مثل لبنان والعراق تعاني من احتدامات طائفية تفتح المجال لصراعات متواصلة، حيث تسعى كل طائفة للحصول على أكبر مقدار من السلطة والنفوذ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صدامات عنيفة وتفكك سياسي.

تُعد العراق مثالاً نموذجياً لتداخل وتشابك الطائفية في تاريخ الدولة الحديثة. فمنذ آلاف السنين، كانت العراق موطناً لجماعات عرقية ودينية متعددة عاشت في توازن نسبي. ظهرت الطائفية بشكل جلي بعد انهيار الدولة العثمانية وبدء الهيمنة الاستعمارية البريطانية، حيث استخدم المستعمرين التفرقة الطائفية كأداة للسيطرة على الشعب وتسهيل الحكم. فشهدت ثورة العشرين في العراق فرصة نادرة للوحدة الوطنية، لكنها لم تنجح في تأسيس سياق سياسي مستقر بسبب التنافس على السلطة بين الطوائف المختلفة. ومع مرور الوقت، استفحلت الطائفية لتصبح عقبة أمام تقدم الدولة وتطورها، خصوصاً مع التدخلات الإقليمية والدولية التي أججت الأوضاع.(٢)

فإن تجاوز أزمة الطائفية يتطلب جهوداً جماعية ووعياً سياسياً يعترف بمخاطرها على الكيان الوطني. لا بد من تعزيز المؤسسات التعليمية والثقافية التي تعزز من قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار من دون تقديم بدائل حقيقية للطائفية من خلال سياسات احتوائية تُحترم فيها حقوق الجميع بلا استثناء. ومن هنا يظهر الدور الحاسم للمجتمع المدني والقوى الفكرية في رسم خارطة طريق لعراق جديد تُبنى فيه أُسس الدولة على أساس الانتماء الوطني الشامل بدلاً من الانتماءات الضيقة، مما يمهد الطريق أمام استقرار سياسي واجتماعي يُركّز على بناء المستقبل المشترك.(٣)

---

(١) بيرغر، صمويل وهادلي، ستيفن ٢٠٠٥ "العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، نشرة العراق في مراكز الأبحاث، العدد ١٢٥، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء: ص٧٢.

(٢) الخفاجي، علي، ٢٠١٦م، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، بغداد: المكتبة القانونية: ص١٥٣

(٣) نفس المصدر: ص١٥٤.

فبدأت التداعيات التي شكلت تأثيرًا طويل الأمد على المنطقة والإقليم عقب الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م، وللفهم الكامل لتأثير هذا الحدث، يجب النظر إلى السياقات التاريخية والجيوسياسية التي دفعته فكانت نهاية الحرب الباردة وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي دافعًا لها لتوسيع نفوذها في مناطق الشرق الأوسط من خلال الترويج للقيم الديمقراطية والتحديث إلا أن الأهداف المعلنة للتدخل الأمريكي في العراق كانت تواجهها تحديات ميدانية معقدة تتعلق بالتركيبة السكانية والهويات العرقية والطائفية.(١)

العراق هو بلد ذو أهمية جيواستراتيجية لا يمكن إنكارها في المنطقة العربية وإقليم غرب آسيا. موقعه الجغرافي المهم، كونه يربط بين آسيا، وأفريقيا والشرق الأوسط، جعله منذ الأزل هدفًا للتأثيرات الأجنبية والسياسات الدولية وبالإضافة إلى ذلك، يمتلك العراق ثروات نفطية تعد من الأكبر في العالم، وهي من العوامل المهمة التي تزيد من التنافس الدولي حوله فإن الولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس جورج بوش الابن آنذاك، دعمت مشروع غزو العراق بادعاءات امتلاكه أسلحة دمار شامل ووجود صلات بتنظيمات إرهابية. لكن بعد التدخل، بدا أن الأهداف تتجاوز ما أعلن عنه لتشمل أهدافًا أعمق مثل تغيير النظام وإعادة تشكيل المنطقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية إلا أن التحديات على أرض الواقع ظهرت بشكل واضح ووضعت قيودًا على تحقيق هذه الأهداف بطريقة فعالة.(٢) يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى عدة سياسات وممارسات انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت لها دور في إثارة القضايا الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وذلك على النحو التالي: (٣)

من السياسات المثيرة للجدل التي اعتمدتها الولايات المتحدة في العراق كان إصدار قانون "إدارة الدولة الانتقالية" عام ٢٠٠٣ والذي وضع أسسًا للحكم الفيدرالي والديمقراطي في العراق بالرغم من أن الفيدرالية كفكرة تهدف إلى تحقيق مستوى من التوازن بين مختلف الفئات، إلا أن تطبيقها في السياق

(١) نيفين سعد، ٢٠١٨، "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، دار النهضة المصرية للنشر: ص١٢٢.

(٢) عودة، فلاح جاسم ٢٠١٢ "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، جامعة كركوك، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة: ص٥١.

(٣) نفس المصدر.

العراقي أعطى نتائج عكسية نظرًا للتركيبة الاجتماعية المعقدة والمتعددة الأعراق والطوائف في البلاد وبالتالي أن صاحب تشكيل مجلس الحكم المؤقت "بريمر" في يوليو ٢٠٠٣ توزيع مقاعد المجلس بناءً على الطائفة والعرق وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ العراق الحديث التي تُؤسَّس فيها المعايير الطائفية ضمن الهيئات الحكومية بشكل منهجي ورسمي وجعل هذا الأمر من الانتماء الطائفي معيارًا أساسيًا للمشاركة في السلطة، مما أشعر الكثيرين بالتركيز السياسي في يد فئة خاصة منذ حكمه، كذلك أن خطوة الولايات المتحدة في تفكيك الجيش العراقي ومؤسساته الأمنية كانت لها آثار كارثية على الأمن الوطني العراقي فكثيرٌ من العناصر المدربة في الجيش السابق لم تجد سبيلًا لإعادة الاندماج، مما دفع البعض للإنضمام إلى المجموعات المسلحة والميليشيات التي تغذي العنف الطائفي.(١)

فنري أنه كانت النتائج المباشرة للسياسات الأمريكية في العراق أشكالًا متنوعة من الفوضى وانعدام الأمن بسبب التركيز السياسي الناتج عنها ولقد شهد العراق انفلاتًا أمنيًا مع تدهور البنى التحتية وهجرة العديد من الكفاءات ورافق ذلك تعطيل العملية السياسية بشكل مستمر، مما عرقل تطور أي نظام سياسي مستقر أو ديمقراطية نافذة فإن إعادة بناء المجتمع العراقي والمضي قدمًا نحو الاستقرار يتطلب تحركًا جماعيًا من قبل القوى الوطنية في العراق، بالتوازي مع دعم المجتمع الدولي بعيدًا عن التدخلات التي تغذي الإنقسامات فيجب التركيز على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة التي تراعي تنوع العراق الثقافي كما يجب دعم بناء المؤسسات الوطنية التي يمكنها حماية مصالح جميع المواطنين على حد سواء، بعيدًا عن الانتماءات الضيقة أو الأحكام الخارجية.

الفرع الثاني
تشويه المبدأ الديمقراطي

السياسية في العراق تشهد تطورًا وتغيرات معقدة ومتشابكة على مدى العقود الأخيرة. فمن الناحية النظرية، يتم تبني نظام حكم ديمقراطي يعتمد على مبادئ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات كما تنص عليها المادة ١ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥؛ بأن:« جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي . وهذا الدستور ضامن

(١) بيرغر، صمويل وهادلي، ستيفن ٢٠٠٥ "العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، نشرة العراق في مراكز الأبحاث، العدد ١٢٥، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء: ص٨١.

لوحدة العراق» هذا يعني أن الشعب العراقي يمتلك القدرة على اختيار ممثليه في الحكومة ويعد هذا من أساسيات الديمقراطية التي تسعى إلى تحقيق إرادة الأغلبية.

إحدى المشاكل البارزة في السياسة العراقية هي ظهور مفهوم جديد على الساحة السياسية وهو "المحاصصة السياسية" وهذا المفهوم يعني تقسيم المناصب القيادية والتنفيذية في الدولة بين القوى السياسية المختلفة بحسب نسب تمثيلها ووفقًا لاعتبارات أخرى قد تكون طائفية أو قومية بينما تعد المحاصصة في المجال السياسي طريقة معروفة ومطبقة في العديد من الديمقراطيات التوافقية لضمان تمثيل متوازن لجميع الأطراف، إلا أن تطبيقها على صعيد المناصب القيادية في الجهاز الحكومي المهني يطرح تحديات ومخاطر كبيرة فعندما يتم تطبيق نظام المحاصصة على المؤسسات التنفيذية والمهنية، فإنه يقود إلى تسييس العمل الحكومي، حيث يتم تعيين الأفراد في مناصب قيادية بناءً على انتمائهم السياسي وليس على الكفاءة أو الجدارة وهذا الأمر يؤدي إلى إضعاف الكفاءة المؤسساتية وتراجع مستوى الأداء العام للمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى خدمة المصالح السياسية الضيقة على حساب المصلحة العامة.(١)

باعتقادنا؛ النتيجة المباشرة لهذا الوضع هي تزايد فرص الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة فعندما يتم تسليم المناصب القيادية وفقاً لاعتبارات انتمائية، يصبح الهدف من العمل الحكومي هو دعم الجهة السياسية وليس العمل على تحقيق أفضل نتائج للشعب ومع ضعف الرقابة وانعدام المحاسبة، يزداد خطر استغلال المناصب لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية، وهو ما يقود البلد إلى مزيد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ومن الضروري، إذن، أن يعمل العراقيون على إيجاد توازن بين الحماية من الفساد والتمثيل السياسي العادل للحد من ظاهرة التركيز السياسي وهذا يتطلب إقامة نظام يتميز بالشفافية والمساءلة، وتفعيل آليات اختيار تقوم على الجدارة والكفاءة بعيداً عن الاعتبارات السياسية الضيقة كما ينبغي خلق ثقافة سياسية جديدة تقوم على تعزيز مفهوم المواطنة الواحدة وتقديم المصلحة الوطنية على أي انتماءات أخرى، لضمان مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا للعراق.

---

(١) الكاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب ١٩٩١ "الأنظمة السياسية"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الطبعة الأولى، بغداد: ص١٦٣-١٤٨.

الفرع الثالث

التشابك بين الوظيفة السياسية والوظيفة المؤسسية

تلعب الدول الحديثة دورًا مزدوجًا يتأرجح بين الجانب السياسي والجانب المؤسسي في الواقع، يعد تحقيق التوازن بين هذين الجانبين أمرًا جوهريًا لنجاح أي نظام حكومي، حيث تعتمد كفاءة تنفيذ السياسات والقرارات على هذا التكامل ومن الجوانب المهمة في هذا السياق هو فهم كيفية تفاعل السياسات السياسية مع الإدارة المؤسسية، وتأثير ذلك على جودة الأداء الحكومي فتعتبر العلاقة بين الدور السياسي والمؤسسي في الحكومة معقدة، فعلى الرغم من أن السياسيين هم من يضعون الاستراتيجيات العامة والتوجهات التي يجب أن تسير عليها الدولة، فإن التنفيذ يعتمد بشكل كبير على الأجهزة المؤسسية ومع ذلك، يلاحظ أن هناك تداخلاً متواصلًا بين هذين الدورين، حيث يتدخل السياسيون في الشؤون المؤسسية بشكل كبير.(١)

يمكن أن يعود سبب التدخل السياسي في عمل المؤسسات إلى عدة عوامل؛ الأول هو نقص الخبرة لدى السياسيين بشأن العمليات المؤسسية والتحديات التي تواجهها المؤسسات ويتسبب هذا الجهل في قرارات قصيرة النظر قد تعود بأضرار على المدى البعيد بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إغفال ضغط المناصب السياسية، حيث يجد السياسيون أنفسهم مضطرين للاستجابة لضغوط الأحزاب السياسية أو الجماعات الضغط.

من بين التأثيرات السلبية للتداخل بين الأدوار، هو الإضرار بمبدأ الكفاءة الذي يرتكز على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب فعندما يتدخل السياسيون في القرارات المؤسسية استنادًا إلى اعتبارات غير موضوعية، غالبًا ما يتم تعيين أشخاص غير مؤهلين في مناصب هامة، ما يؤدي إلى تراجع الأداء المؤسسي وخسارة الخبرات والكفاءات، ففي العديد من الدول، نشهد أمثلة حية على تأثير التداخل السلبي بين السياسة والمؤسسات. ففي بعض الدول، تتحول الوزارات إلى دخلاء في المجال المؤسسي، مسببين اضطرابات في سير العمل كما أن الضغوط السياسية يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ

(١) حافظ، عبد العظيم جبر ٢٠١٢ "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة: ص٦١.

قرارات غير مناسبة، مما يعوق قدرة المؤسسة على تنفيذ مهامها بكفاءة وفاعلية فيتسبب هذا في تقليص الثقة بين الموظفين والأجهزة الإدارية، مما يزيد من التحديات التي يواجهها النظام ككل.(١)

الفرع الرابع

عدم استقلال القضاء

عدم استقلال القضاء في العراق وتذبذبه في تطبيق القانون بشكل عادل أدى إلى ضعف في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد الفاسدين وهذا الضعف ناتج عن عدة عوامل، أهمها هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء، مما جعله أداةً بيد النخبة الحاكمة بدلاً من أن يكون سلطةً مستقلةً تحقق العدالة بالإضافة إلى ذلك، فإن المحسوبية والولاءات السياسية والطائفية لعبت دورًا كبيرًا في إعاقة تطبيق القانون بشكل عادل فالعديد من الفاسدين ينتمون إلى أحزاب سياسية قوية أو يرتبطون بشخصيات نافذة، مما يجعل محاسبتهم مهمةً شبه مستحيلة فعندما يحاول القضاء اتخاذ إجراءات قانونية ضد هؤلاء، تواجه هذه المحاولات مقاومةً شرسةً من قبل الأحزاب والوزارات التي ينتمي إليها الفاسدون وهذا الوضع أدى إلى إغلاق العديد من ملفات الفساد دون محاسبة حقيقية، مما يعكس انتهاكًا صارخًا لمبدأ سيادة القانون.(٢)

وقد تم استخدام المادة ١٣٦ فقرة ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ كغطاء قانوني لإغلاق هذه الملفات فهذه المادة تسمح بإيقاف المتابعات القضائية في حالات معينة، ولكنها استُخدمت بشكل تعسفي لحماية الفاسدين من المحاسبة. هذا الاستخدام المشوه للقانون يعكس أزمةً عميقةً في النظام القضائي العراقي، حيث يتم تحويل القضاء من أداةٍ لتحقيق العدالة إلى أداةٍ لحماية النخبة الفاسدة.

هذا الوضع المتردي للقضاء العراقي لم يضعف فقط من ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، بل أدى أيضًا إلى تفاقم أزمة الفساد التي تعاني منها البلاد فبدون قضاء مستقل وفعّال، يصبح من المستحيل

(١) الياسري، علي عبد العزيز مرزه ٢٠٠٢ "الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة: ص٦١.

(٢) عودة، فلاح جاسم ٢٠١٢ "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، جامعة كركوك، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة: ص٥٣.

محاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة وهذا بدوره يعيق عملية إعادة الإعمار والتنمية في العراق، حيث يتم تحويل الموارد العامة إلى جيوب النخبة الفاسدة بدلاً من استخدامها لخدمة المواطنين كما أن ضعف القضاء وعدم استقلاليته يخلق بيئةً خصبةً لاستمرار الفساد، حيث يشعر الفاسدون بأنهم بمنأى عن المحاسبة فهذا الوضع يرسخ ثقافة الإفلات من العقاب، مما يشجع المزيد من الأشخاص على الإنخراط في الفساد وبالتالي، يصبح الفساد حلقةً مفرغةً تزداد سوءًا مع مرور الوقت، حيث تتراكم الملفات الفاسدة دون أي حلول جذرية.(١)

فنرى أن ضعف القضاء وعدم استقلاليته في العراق أدى إلى إفلات الفاسدين من المحاسبة، مما زاد من تفاقم أزمة التركيز السياسي بيد فئات خاصة في البلاد فيجب إصلاح النظام القضائي وتعزيز استقلاليته وشفافيته، بالإضافة إلى تعديل القوانين التي تسمح بإساءة استخدام السلطة فقط من خلال إصلاح حقيقي يمكن للعراق أن يتغلب على هذه الأزمة ويبني مستقبلًا أفضل لشعبه.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة على تكون التركز السياسي في لبنان

يعتبر التركيز السياسي ظاهرة معقدة تعود جذورها إلى الترتيبات التاريخية والجغرافية والديمغرافية الخاصة بلبنان، فإن النظام السياسي اللبناني يقوم على أساس تقسيم طائفي يهدف إلى تحقيق تمثيل متوازن بين الفئات المختلفة للشعب، إلا أن هذا التقسيم تحول مع الوقت إلى مصدر للانقسام والشلل السياسي، يُعد لبنان بمثابة فسيفساء طائفية وثقافية تتألف من عدة طوائف دينية وعرقية وتعود أصول النظام السياسي الحالي إلى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، الذي انهى الحرب الأهلية اللبنانية وحدد ملامح التوازن الطائفي في المؤسسات الحكومية. أدى هذا النموذج إلى ترسيخ ثقافة المحاصصة، حيث يتم توزيع السلطة والمناصب بشكل يضمن تمثيلًا متساويًا للطوائف الرئيسية، وهذا

(١) عبد الحسين، عدي فالح ٢٠١٠ "العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة:ص٨٩

بدوره قاد إلى بنية سياسية تفتقد للمرونة والفعالية.[١] يوجد هناك عدة عوامل يؤثر في التركيز السياسة بيد شخص أو فئة خاصة؛ ومنها يمكن أن نذكر.

الفرع الأول

الطائفية السياسية

في لبنان، تمثل الطوائف الدينية لاعبًا رئيسيًا في الساحة السياسية منذ عقود، وقد شهدت هذه الطوائف تطورات وتغيرات دراماتيكية عبر السنوات التي ألقت بظلالها على التركيبة السياسية والاجتماعية للبلاد وبالنظر إلى تاريخ لبنان السياسي والديني، نجد أن هذه الديناميات المعقدة تشكل جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي اللبناني، تعترف الطائفية السياسية في لبنان، التي أضحت أحد أركان البنية السياسية والاجتماعية، بوضع الطوائف الدينية المختلفة في البلاد وقد تعزز هذا الوضع بدايةً مع الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ كحجر أساس للاستقلال، الذي وضع نظامًا لتقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين، مما خلق توازنًا هشًا في الحكم. لاحقًا، جاء اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ ليعيد تأكيد وإعادة صياغة هذه القاعدة التوافقية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، محاولًا التوسّط بين الطوائف لضمان الاستقرار النسبي.[٢]

من الأمور الجوهرية التي تؤثر على النفوذ السياسي للطوائف هي التغيرات الديمغرافية، والتي تُعتبر غير ثابتة ومتأثرة بالعديد من العوامل كتدفقات الهجرة والنزاعات المسلحة والتغيرات الاقتصادية. على سبيل المثال، شهدت الطائفة المسيحية تراجعًا ملموسًا في أعدادها بسبب هجرة الكثير من أبنائها خلال العقود الماضية نظرًا للحروب والاضطرابات الاقتصادية، ما أدى إلى انخفاض تأثيرها السياسي فإن حجم الطائفة عادةً ما يُترجم إلى مقاعد سياسية ومراكز نفوذ، ومن هنا يبرز تحدي التكيف مع هذه التحولات مع مرور الزمن على الجانب الآخر، تستمر بعض الطوائف في تعزيز مكانتها على الساحة السياسية رغم صغر حجمها الديمغرافي. أخذًا في الاعتبار الطائفة الدرزية التي، ومع إنها الأصغر حجمًا، إلا أنها تمكنت بفضل زعامتها الموحدة تحت قيادة وليد جنبلاط من

(١) إسماعيل صبري عبدالله، ٢٠٠٣، "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها"، المستقبل العربي، العدد ٤٦، حزيران/يونيو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.: ص١٧.

(٢) أحمد ثابت، ٢٠٠٨، "الإستقرار السياسي في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ٥٥١، كانون الثاني/يناير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٦٩.

الاحتفاظ بنفوذ قوي واللعب دور لا غنى عنه في العملية السياسية ويُعزى هذا إلى قدرة الطائفة على التوحد والسير نحو قيادة سياسية واحدة قادرة على فرض الوجود والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الوطنية.(١)

جانب آخر من التغيرات التي تشهدها الطوائف هو كيفية تعاملها مع القضايا الداخلية والخارجية وتأثيرها على الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية. فقد تظهر النزاعات الداخلية ضمن الطائفة الواحدة، مما يضعف موقفها على الساحة العامة، كما أن التحالفات السياسية بين الطوائف نفسها قد تشكل فارقاً كبيرًا في تعزيز أو تقييد نفوذها. يتم ذلك من خلال التحالفات المؤقتة والصفقات السياسية التي تعكس الحاجة إلى تعاون متعدد الطوائف لضمان الاستقرار النسبي أيضًا، تجلى في السنوات الأخيرة تزايد الوعي والاستياء الشعبي نحو الطائفية السياسية كإطار قد يعيق من تطور الدولة المدنية الحقيقية ويحد من الكفاءات المهنية والسياسية ورغم أن هذا الشعور قد لا يؤدي في المدى المنظور إلى تغيير جذري في النظام القائم، إلا أنه يعكس تغيرًا تدريجيًا في عقلية الجمهور اللبناني يتردد صداه في أروقة السياسة.(٢)

كذلك تعد مسألة سيطرة أبناء الطائفة على مفاصل الهيئات الرسمية والمؤسسات الحكومية واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في النسيج السياسي العام في لبنان، حيث تمنح هذه السيطرة الطائفة المعنية تأثيرًا متزايدًا على مجريات اتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات فعندما يتمكن أفراد من طائفة معينة من احتكار العقود التجارية المبرمة مع وزارات الدولة، فإن ذلك يؤدي تلقائيًا إلى تعزيز وجودهم ونفوذهم داخل هذه الوزارات وهذه السيطرة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد لتؤثر في القرارات الإدارية وحتى السياسية المتخذة يومياً، وفي هذا السياق، يُعتبر النفوذ الاقتصادي عاملاً حاسماً في ترسيخ السلطة السياسية للطائفة، إذ أن القدرة على التأثير في التعيينات داخل الوزارات والسيطرة على المناقصات والإمدادات يمنحها اليد العليا في تشكيل السياسات وتوجيه مسار العمل الإداري في الدولة وفقاً لمصالحها الخاصة فهذا التركيز للنفوذ يصنع تكتلات داخل المؤسسة التي

(١) نيفين سعد، ٢٠١٨، "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، دار النهضة المصرية للنشر: ص١٧٩.

(٢) القيروتي، محمد قاسم ٢٠٠١ الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع: ص١٦٦

تضمن استمرار هذه الهيمنة، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي اللبناني الذي يتميز منذ زمن بعيد بتعدد الأطياف والصراعات الطائفية.(١)

علاوة على ذلك، تلعب التحالفات الإستراتيجية للطائفة مع قوى خارجية دورًا جوهريًا في توسيع نطاق نفوذها وتتحول هذه التحالفات لمصادر دعم مالي وسياسي، وأحيانا عسكري، وتتركز بشكل رئيسي على تأمين الحماية الدائمة للطائفة ومصالحها فهذا الدعم الخارجي يُعتبر أحد العوامل الرئيسة المسببة لعدم الاستقرار في البلاد. فعندما يتغير المزاج السياسي للداعم الخارجي، يكون لهذا التحول أثر بالغ في إعادة تشكيل التوجهات السياسية للحليف المحلي على سبيل المثال، قد ينجم عن تغيير سياسات الدولة الداعمة الخارجي اضطراب في التوازن القائم بين القوى السياسية المحلية، مما يؤدي إلى تعطل التسويات السياسية التي نجحت في فترات سابقة في تشكيل الحكومات أو صياغة القوانين المهمة مثل قوانين الانتخابات أو انتخاب رئيس الجمهورية.(٢)

وفي هذه الديناميكية، يستخدم الزعيم السياسي حجة حماية الطائفة والذود عن مصالحها كمبرر لتقلباته وتحالفاته المتعددة. يُدلل على أن هذه التحالفات هي الضمان الأساسي لبقاء مصالح الطائفة في سلم الأمن والنفوذ، وإلا فإن هذه المصالح ستكون عرضة للاستيلاء من قبل الطوائف الأخرى في البلاد ومن أبرز الأمثلة على انعكاسات التحالفات الطائفية الخارجية على السياسات المحلية هو التغيرات المتكررة في مواقف وليد جنبلاط، فجنبلاط، الذي يُعتبر أحد أبرز الشخصيات السياسية اللبنانية، يظهر تغييرًا مستمرًا في تحالفاته تبعاً لتغير سياسات داعميه الخارجيين. كان جنبلاط في فترة معينة حليفًا قويًا لدمشق، ولكنه عكس مساره وتحالف مع الولايات المتحدة، الخصم التقليدي لدمشق، في مواقف وسياسات قد تغيرت حسب مصالحه وتحالفاته.(٣)

---

(١) السيد، مصطفى كامل، ٢٠٠٤، العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ص١٣٧.

(٢) إسماعيل صبري عبدالله، ٢٠٠٣، "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها"، المستقبل العربي، العدد ٤٦، حزيران/يونيو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.: ص٢٩.

(٣) أحمد ثابت، ٢٠٠٨، "الإستقرار السياسي في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ٥٥١، كانون الثاني/يناير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٥٤.

فنرى أن هذه المسألة تعكس كيف أن الديناميات الطائفية والتحالفات الخارجية تتشابك بنحو معقد، مما يجعل السياسة اللبنانية ساحة مليئة بالتحديات والتقلبات الدائمة، وهو ما يعيق تحقيق استقرار طويل الأمد في البلاد ويحافظ على حالة من عدم اليقين السياسي والاقتصادي. إن البحث عن حل لهذا الواقع يتطلب وعياً جماعياً يفوق الانقسامات الطائفية والتوجهات الضيقة، ويتطلب كذلك التركيز على بناء دولة مواطنة تتجاوز هذه الاعتبارات الفئوية، لإرساء نظام سياسي أكثر شمولاً واستدامة.

الفرع الثاني

التدخلات الإقليمية والدولية

العامل الثاني الذي يلعب دوراً محورياً في تشكيل السياسة اللبنانية هو العوامل الخارجية التي تداخلت مع المشهد السياسي المحلي بطرق عديدة ومتنوعة إحدى هذه العوامل الخارجية الحاسمة تمثلت في التحولات الاستراتيجية لتحالفات الأطراف السياسية اللبنانية مع القوى الإقليمية والدولية. بعد سنوات من الخضوع للوصاية السورية، والتي كانت مقبولة على المستوى الإقليمي والدولي لفترة طويلة، بدأت هذه الوصاية تتلاشى تدريجياً نتيجة تغيرات في المواقف السياسية للدول الإقليمية والدولية الكبرى. لقد جاء هذا التغير على خلفية تصاعد التوترات بين دمشق وواشنطن، خاصة إثر مواقف الحكومة السورية من الصراع الدائر في العراق.(١)

تلك التغيرات في الخريطة السياسية الدولية دفعت القوى السياسية اللبنانية إلى إعادة النظر في مواقفها واستراتيجياتها. التحالفات التي كانت يوماً ما ثابتة وراسخة بدأت تتفكك وتتشكل وفقاً للمعطيات الجيوسياسية الراهنة. أضحت العديد من القوى السياسية تتبنى مواقف معادية لدمشق بعد أن شهدت الدعم الدولي الذي كان يوجه لها تاريخياً يتضاءل تدريجياً تعززت هذه التحولات وتعمقت مع تصاعد الضغوط الدولية على الحكومة السورية وتكثيف الولايات المتحدة جهودها لإعادة صياغة التوازنات الإقليمية وهذا الأمر أوجد ديناميكيات جديدة داخل المشهد السياسي اللبناني، حيث وجدت الأحزاب

(١) السيد، مصطفى كامل، ٢٠٠٤، العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ص١٤١.

والقوى السياسية المختلفة نفسها مضطرة للتكيف مع البيئة السياسية المستجدة والتي تفيض بتحديات غير مسبوقة.(١)

ما أفرزته هذه التحولات كان له تأثير كبير في تكوين مشهد سياسي ديناميكي ومتحول، يتميز بقدرة الأطراف السياسية اللبنانية على المناورة والتكيف مع المستجدات. ظهر ذلك جلياً من خلال قدرة بعض القوى السياسية على إعادة التموضع واتخاذ مواقف جديدة تتلاءم مع سعيها لتحقيق مصالحها السياسية وتأمين موقعها داخل اللعبة السياسية اللبنانية المعقدة. لكن هذه العلاقات والتحالفات الجديدة لم تكن سهلة أو خالية من التعقيدات. بل أنها ولّدت توترات سياسية جديدة، وأدت إلى تعزيز التباينات والانقسامات بين الأطراف المختلفة حيث بات الولاء السياسي يُعاد تشكيله بناءً على معايير جديدة تتماشى مع المصالح الإقليمية والدولية.(٢)

وفي خضم هذه التحولات، باتت الساحة السياسية اللبنانية تشهد تركيزاً متزايداً في التركيز السياسي، حيث أصبحت الأحزاب تولي أهمية أكبر للتحركات السياسية الخارجية والمحلية على حد سواء وتسعى لبناء شبكات جديدة من التحالفات التي تحقق توازنات جديدة فهذا المشهد السياسي المعقد والمتشابك قدّم تحديات جديدة للبنان ولمواطنيه، إذ بات الحفاظ على الاستقرار الداخلي يتطلب مهارة سياسية فائقة وقدرة على إدارة العلاقات الدولية بحرص ودقة. كل هذه العوامل تضافرت معاً لتصنع وضعاً سياسياً فريداً تمتزج فيه عناصر التاريخ والجغرافيا والسياسة بطريقة تعكس تعقيدات الواقع اللبناني وتحدياته المستمرة.

كذلك في عام ٢٠١٨، وبعد أن تمكن حزب الله وحلفاؤه من تحقيق الفوز بالأغلبية النيابية في لبنان، واجهوا تحديات جديدة تمثلت في الضغوط الخارجية والداخلية. فقد اعتمدت الولايات المتحدة سياسات تستهدف النظام المالي اللبناني بشكل مباشر، حيث فرضت عقوبات على مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية. كما قامت بمنع تدفق المساعدات المالية الدولية إلى البلاد. هذا التحرك الأمريكي لم يكن معزولاً بل انسجم مع مصالح بعض الأطراف الفاعلة داخلياً التي شعرت بأن

---

(١) نفس المصدر: ص١٤٢

(٢) أحمد ثابت، ٢٠٠٨، "الإستقرار السياسي في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ٥٥١، كانون الثاني/يناير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٦١

تولي عون لرئاسة الجمهورية كان يؤسس لمحاولة للسيطرة على الساحة السياسية وحصصها التقليدية فيها. لقد تميز التيار الوطني الذي انتمى إليه عون بخطاب يرتكز إلى أسس طائفية، حيث طالب بتعزيز التمثيل المسيحي في منظومة السلطة اللبنانية بالإضافة إلى ذلك، روج لبرنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي مع ذلك، رأت بعض القوى السياسية أن هذه الدعوات الإصلاحية لم تكن سوى غطاء لتعزيز سيطرة التيار الوطني ومؤيديه على مفاصل الدولة، ومحاولة لإقصاء الأطراف التقليدية التي كانت لها اليد العليا في حكم لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية.(١)

فالتقاطع بين الأجندات الدولية والمحلية خلق بيئة ملتبسة في لبنان، جعلت من استقراره السياسي والاقتصادي مهمة شبه مستحيلة. إذ تزايدت حدة الأزمة الاقتصادية والمالية إلى أن وصلت بالبنان إلى حالة من الانهيار شبه الكامل وجاء وصف هذا الوضع بالحصار 'المُلَبْنن' ليبرز مدى التورط الإقليمي والمحلي في تفاقم الأزمة. فقد كان قراراً من بعض الأطراف الداخلية لإفشال جهود العهد الحالي، وحرمانه من تحقيق أي إنجازات سياسية تذكر. وفي الوقت نفسه، كشف هذا الوضع عن عجز الأغلبية النيابية عن إدارة الأزمة بفعالية ومنع تفاقمها، مما أضاف تعقيدات جديدة إلى المشهد اللبناني المتأزم. بالإضافة إلى ذلك، استمر التأثير الخارجي في تعقيد الوضع الداخلي، حيث وجدت القوى الخارجية عامة والولايات المتحدة خاصة نفسها في موقفٍ داعم لبعض الأجنحة اللبنانية على حساب أخرى فأدى هذا التدخل إلى زيادة الحدة في المناخ السياسي الداخلي، وأضعف الجهود المبذولة لتخفيف حدة الأزمة بينما دعت الأصوات الداعمة لعون إلى ضرورة تبني إصلاحات حقيقية تخدم المجتمع اللبناني بشكل عام، وليس فقط فئات محددة.(٢)

فنرى أن الوضع في لبنان مثالاً على كيف أن التحالفات والخصومات المعقدة يمكن أن تؤدي إلى شلل سياسي واقتصادي شامل فإن التدخلات الخارجية، وما يعكسه من تنسيق مع بعض القوى الداخلية، ساهمت بشكل مباشر في استدامة حالة التوتر والجمود التي تعيشها البلاد وفي هذا السياق، نجد أن النظام السياسي الداخلي الذي يرتكز على المحاصصة الطائفية، أصبح غير قادر على تلبية احتياجات

(١) إسماعيل صبري عبدالله، ٢٠٠٣، "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها"، المستقبل العربي، العدد ٤٦، حزيران/يونيو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.: ص٣١.

(٢) الأشقر، وجدي، ٢٠١٠م، النجاح في القيادة والإدارة، بيروت: دارالنهضة العربية: ص١٤٩.

الشعب اللبناني أو التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة فتتطلب معالجة الوضع الحالي إعادة نظر شاملة في الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي اللبناني، والبحث عن حلول تتجاوز الاعتبارات الطائفية والجيوسياسية الضيق لذلك، لايمكن إلقاء اللوم بالكامل على فرد أو حزب واحد، بل يجب أن تتحمل كافة الأطراف المحلية والدولية مسؤوليتها في وضع حد لمعاناة الشعب اللبناني، والعمل الجاد نحو إيجاد حلول مستدامة تحقق الاستقرار والتنمية للبنان الجميع.

الفرع الثالث

نوع النظام الإنتخابي

النظام الانتخابي في لبنان يتميز بالتعقيد، حيث يجمع بين التمثيل الطائفي والتوزيع الجغرافي للمقاعد النيابية، مما يخلق ديناميات سياسية فريدة تؤثر على الحياة السياسية في البلاد بطرق متعددة فالمادة ٢٤ من الدستور اللبناني تنص على توزيع المقاعد النيابية بشكل متوازن بين المسيحيين والمسلمين، مع مراعاة التوزيع بين الطوائف المختلفة داخل كل فئة، وكذلك بين المناطق الجغرافية المختلفة. هذا الإطار يسعى إلى الحفاظ على التوازن الديني والطائفي في التمثيل السياسي، لكنه يأتي على حساب المبادئ الأخرى مثل الكفاءة والتمثيل الوطني. فالتركيز على التمثيل الطائفي يعزز الانتماءات الطائفية والعائلية بين المرشحين والناخبين على حد سواء وهذا يدعم بدوره استمرارية السلطة لدى الزعامات السياسية التقليدية، مما يخلق وضعًا سياسيًا يحافظ على الوضع القائم ويعيق التغيير السياسي الجذري أو الإصلاحات التي قد تؤدي إلى ظهور قيادات سياسية جديدة قادرة على تجاوز الحدود الطائفية والمصالح الفئوية الضيقة.(١)

إضافةً إلى ذلك، يُعتبر النظام الحالي محفزًا لتقوية الزعامات التقليدية، حيث يساهم في إبقاء الأنظار منصبة على القادة الذين يملكون قدرة التأثير والاستقطاب العائلي والطائفي هذا الأمر يُعيق الجهود الرامية إلى تعزيز مفهوم المواطنة الكاملة وتحقيق الكفاءة في إدارة الشؤون العامة فالنتيجة النهائية هي نظام سياسي يتسم بالجمود، يعجز عن تلبية متطلبات وتجديد الاحتياجات الشعبية بشكل ملائم فيُشكل هذا الإطار الانتخابي حاجزًا أمام التطورات الديمقراطية الحقيقية، ويعكس التحديات

(١) أحمد ثابت، ٢٠٠٨، "الإستقرار السياسي في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ٥٥١، كانون الثاني/يناير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٦٣.

الكبرى التي تواجه النظام السياسي في لبنان وإن التمسك بالفوز القائم على قواعد طائفية يبتعد بالبلاد عن مسار التقدم والحداثة ويعطل الإمكانات الحقيقية التي قد تنشأ من خلال نظام انتخابي أكثر شمولية وشفافية.(١)

المطلب الثالث

العوامل المؤثرة على تكون التركز السياسي في سوريا

بالنسبة إلى سوريا، فإن العامل الأساسي الذي أدى إلى صنع التركيز السياسي في البلاد هو النظام الأوتوقراطي الذي أسسه الرئيس الراحل حافظ الأسد. هذا النظام، الذي بدأ بتولي الأسد السلطة في عام ١٩٧٠، قام على أسس سلطوية صارمة، حيث تم تركيز السلطة في يد شخص واحد ومجموعة صغيرة من المقربين منه وقد اعتمد هذا النظام على مجموعة من الآليات التي سمحت له بالسيطرة على جميع مفاصل الدولة، من الأجهزة الأمنية إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية. حافظ الأسد، الذي وصل إلى السلطة عبر انقلاب عسكري، قام ببناء نظام يعتمد بشكل كبير على الأجهزة الأمنية والمخابراتية. هذه الأجهزة أصبحت العمود الفقري للنظام، حيث تم استخدامها لقمع أي معارضة سياسية أو اجتماعية. وقد تم تعزيز هذا النظام من خلال شبكة معقدة من الولاءات الشخصية والطائفية، حيث تم منح المناصب العليا في الدولة للأشخاص الموالين للنظام، وخاصةً من الأقلية العلوية التي ينتمي إليها الأسد.(٢)

يمثل نموذج الحكم الذي أرساه الأسد ظاهرة معقدة، تعكس مزيجاً من الاستبداد والمرونة، حيث يتفاعل النظام مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بصورة تجعل منه نظاماً يصعب على المعارضة تفكيكه. فعلى الرغم من محاولات العديد من القوى السياسية الاحتجاج ضد هذا النموذج، إلا أن النظام تمكن من الحفاظ على استقراره من خلال القدرة على الاستجابة لبعض المطالب الشعبية مع تجاهل أخرى. فكان الإعلام تحت قبضة النظام، حيث تم استخدامه بذكاء لتشكيل الرأي العام وتوجيهه.

---

(١) إسماعيل صبري عبدالله، ٢٠٠٣، "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها"، المستقبل العربي، العدد ٤٦، حزيران/يونيو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٤٦.

(٢) نفس المصدر .

وأصبح الإعلام الرسمي وسيلة لنشر الرسائل الداعمة للنظام، بينما تم قمع أي شكل من أشكال الانتقاد أو المعارضة من خلال وسائل السيطرة والرقابة المتنوعة.(١)

هذا التفاعل بين القوة والنفوذ والشرعية جعل من نظام الأسد نموذجاً فريداً في المنطقة، حيث تجلت فيه تلك الخاصيات التي تمزج بين الاستبداد والتعددية الشكلية، الأمر الذي عكس القدرة على المحافظة على سيطرة مستمرة رغم القلاقل. ويبدو أن الأسد استطاع، من خلال استراتيجيات متعددة، بناء نظامٍ يعتمد على الولاءات المتبادلة بين مختلف الفئات الاجتماعية والهيئات الحكومية، ما جعل تغيير هذا النموذج أمراً غاية في التعقيد فإن النظام السوري، تحت قيادة الأسد، قد عكس كذلك قدرة على استخدام الديناميكية الحيوية للمجتمع العربي المعاصر، مستفيدا من الانقسامات السياسية والاجتماعية لتعزيز سلطة النظام في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وبذلك، ساهمت هذه الديناميكيات في تشكيل هوية النظام، وجعله عنصراً معقداً يحتاج إلى فهم متعمق لاستخلاص بواطن القوة والضعف فيه.(٢)

استمرت العناصر الأساسية والجوهرية في الهيكل السياسي والأمني في البلاد، حيث احتفظت بها الفئة العلوية، وخصوصاً عائلة القلبية التي ترتبط بشكل وثيق بنظام الأسد. وللمرة الأولى في تاريخ الحكم، أقر الأسد بوضوح بأن العلويين يشغلون المناصب القيادية الرئيسية والسلطة العليا في البلاد، والذي كان في السابق مفهوماً ضبابياً، حيث فضل القادة العلويون التواجد بعيداً عن الأضواء والظهور العلني وتظهر هذه النجاحات في تعزيز السيطرة العلوية من خلال الاعتماد الكبير للأسد على مجموعة من المؤيدين الشخصيين، الذين غالباً ما يكونون من أقاربه، حيث تم تعيينهم في المناصب الأمنية والعسكرية الحساسة فتشكل هذه الديناميكية نموذجاً جديداً في كيفية إدارة الدولة، حيث يصبح الولاء العائلي والأيديولوجي شرطاً أساسياً لتولي المناصب العليا.(٣)

---

(١) محمد عز الدين عرب، غير محدد، "التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي"، القاهرة: مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.: ص١٩٢.

(٢) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص٨٢.

(٣) صدقه يحي، ٢٠١٠، "الاستقرار السياسي في الدول النامية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٧٣، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث.: ص٦٣.

إن حكم الأسد يتسم بنمط جديد من الحكم المتمركز حول العائلة، وهو ما نتج عنه تقوية العلاقات الداخلية ضمن الطائفة العلوية، وأصبح من الواضح أن النظام لم يعد يقتصر على السياسة التقليدية، بل توسع ليشمل شبكات نفوذ قائمة على المحسوبية والولاء، وهذا الوضع قد ساهم في تعزيز السيطرة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، مما أدى إلى إبعاد أي تهديدات قد تطرأ من الفئات الأخرى في المجتمع، حيث أُقصيت العناصر المجتمعية المختلفة من المناصب القيادية، مما زاد التوترات بين الطوائف وأثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.(١)

توجه الأسد نحو تعزيز القاعدة الاجتماعية والسياسية لطائفته كان خطوة مدروسة تهدف إلى تأمين حكمه وتخويف خصومه في هذا النظام، يبدو أن الاستقرار الضيق الذي تحققه القلائل من العلويين يتعارض بشكل صارخ مع السخط المتزايد بين مختلف شرائح المجتمع، مما يضع النظام في موقف حساس، ويجعل من الصعب عليه التكيف مع الأوضاع المتغيرة في الساحة السياسية الإقليمية والدولية وهذا التوجه العائلي لم يقتصر فقط على تعيين القيادات، بل شمل أيضاً تهميش القوى السياسية والمجتمعية الأخرى التي قد تشكل خطراً على استمرار الهيمنة العلوية. لقد أصبحت السلطة في يد عدد قليل من الأفراد الذين يضمنون ولاءهم للأسد، مما يقود إلى تآكل الثقة بين المواطنين والنظام.(٢)

لا شك أن استمرار هذا الاتجاه من شأنه أن يعزز من قناعة لدى المجتمع الدولي بأن النظام غير قادر على تحقيق التوازن أو الانفتاح، بل يعيش في حالة من الانغلاق والتقوقع. ومع الاستمرار في إقصاء الآخرين وتعزيز السلطة العائلية، قد يواجه النظام تحديات أكبر، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في السياسة المتبعة وبهذه الديناميكية، تبرز الحاجة إلى مراجعة شاملة لأبعاد الحكم وتوجهاته، والتفكير المستقبلي بما يدعم الاستقرار النسبي ويخلق بيئة سياسية أكثر شمولية وفاعلية. إن التجاوز عن هذه الأبعاد قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على مستوى

(١) نيفين سعد، ٢٠١٨، "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، دار النهضة المصرية للنشر: ص٨٧.

(٢) أحمد ثابت، ٢٠٠٨، "الإستقرار السياسي في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ٥٥١، كانون الثاني/يناير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٤٥.

الدولة ككل، ويضعف من قدرة النظام على التصدي للتحديات القادمة، سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، أو حتى عسكرية.(١)

في هذا الإطار سعي الأسد للحفاظ على السلطة وتعزيز نفوذه في سوريا، اتخذ خطوات مدروسة لتعيين عدد من الأشخاص من الطائفة السنية في مناصب قيادية في الحكومة. فقد حرص على دمج هؤلاء الأفراد في تشغيل المؤسسات الحكومية والمراكز الحيوية، مثل وزارة الدفاع ونيابة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية، مما يُظهر استراتيجيته الهادفة إلى تقليل حجم الاحتقان الطائفي وتوسيع قاعدة الدعم الاجتماعي له. إن جهود الأسد لفتح المجال أمام الطوائف غير العلوية تجاوزت مجرد إدماجهم في النظام؛ بل كانت خطوة تهدف إلى تعزيز التنوع السياسي والاجتماعي بشكل يحفظ للنظام بقاءه وكانت هذه التصريحات السياسية تترافق مع تعزيز الانتخابات وترتيب الدوائر الانتخابية، حيث تم دعم القوى الاجتماعية من غير العلويين، بما فيهم عدد من الأقليات مثل الدروز والمسيحيين والإسماعيليين. هؤلاء الذين اعتادوا على هيمنة العلويين، كانوا يرون في تلك الهيمنة نوعاً من الحماية من السيطرة السنية، مما ساهم في تعميق الفجوات الطائفية. كما أنّ السنة الريفيين – الذين تم استبعادهم تقليدياً من مراكز القوة الاقتصادية والسياسية – قد حصلوا أيضًا على الفرصة للمشاركة في الحياة السياسية بشكل أكبر.(٢)

مع ذلك، فقد أظهر الأسد تغيراً في التوجهات الاقتصادية، حيث انحرف عن التقاليد الاشتراكية التي كان يتبناها حزب البعث. وتمكن الأسد من وضع سياسات جديدة تمنح حرية أكبر للقطاع الخاص الذي يهيمن عليه عدد من رجال الأعمال السنة من الطبقة الوسطى الثرية، ولا سيما في العاصمة دمشق. بسبب هذه التغييرات، شهدت البلاد تحررًا نسبيًا في النشاط الاقتصادي، وهو ما تم تأكيده مع صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ في مايو ١٩٩١، والذي قدم حوافز مالية مغرية للمستثمرين المحليين والأجانب. ومع تزايد هذا النوع من الانفتاح الاقتصادي المحدود، بدأت العلاقات التجارية تتوطد بين رجال الأعمال والنظام، مما أدى إلى تشكيل تحالفات استراتيجية بين بعض الأفراد المؤثرين في عالم

(١) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص٩١.

(٢) أحمد ثابت، ٢٠٠٨، "الإستقرار السياسي في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ٥٥١، كانون الثاني/يناير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٥١.

الأعمال وبعض كبار المسؤولين الحكوميين. ونتيجة لذلك، لقد أصبحت بعض الاقتصاديات المرتبطة بالنظام أكثر ارتباطًا بالثروات المختزنة لدى تلك الصفوة الاقتصادية، مما أضاف مستوى من التعقيد لتركيبة السلطة في البلاد.(١)

لكن هذا الانتعاش الاقتصادي لم يكن خاليًا من المشكلات، إذ أن الزيادة الكبيرة في التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بدأت تؤثر في الأوساط الشعبية. حيث نجد أن الأقليات الذين كانوا يأملون في تحقيق مزيد من الحقوق والمزايا الاجتماعية قد شعروا بإحباط شديد نتيجة تصاعد الاضطرابات الاقتصادية. كما كان هناك قلق مستمر من أن ذلك التوجه نحو مشاركة القوى غير العلوية في النظام يمكن أن يُفهم بشكل خاطئ على أنه تهديد للمكانة المتزعزعة أصلاً للطائفة العلوية وحاول الأسد العمل على موازنة هذه الأطراف المتباينة، لتفادي الانزلاق إلى فوضى سياسية وصراع اجتماعي ومع ذلك، فإن الاستراتيجيات التي استخدمها لم تكن خالية من المخاطر، حيث طغت عليها ضغوطات التحديات الاقتصادية والاحتجاجات الشعبية التي بدأت تتعالى في السنوات اللاحقة، مما جعل المشهد العام أكثر تعقيدًا والتحولات السياسية إلى درجة تتطلب إعادة النظر في الثوابت التي قام عليها النظام السوري.(٢)

أدى الانفتاح الاقتصادي الذي يُعد محدودًا إلى تكوين تحالفات استراتيجية بين مجموعة من رجال الأعمال البارزين والنظام القائم، وفي المقابل، تمكن عدد من المسؤولين الحكوميين من إرساء بصمتهم في القطاع الخاص، وذلك من خلال أبناءهم الذين يمسكون زمام الأمور في العديد من المؤسسات. ومع مرور الزمن، أصبح النظام معتقدًا بنجاحه الكافي في دعم البرجوازية الناشئة، مما أتاح لهم فرصة التنافس في الانتخابات والدخول في "مقاعد المستقلين" التي أُقيمت خصيصًا للذين لا ينتمون إلى حزب البعث. وعلى المستوى السياسي، تم بناء النظام على أسس من التوافق بين الطائفة العلوية والطائفة السنية، بينما تركزت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على ميثاق يضمن مصالح الفلاحين المسلمين من السنة بالإضافة إلى الطبقة الوسطى الجديدة وعمّال المناطق النائية فضلاً عن ذلك، هناك أكثر من

---

(١) نفس المصدر: ص٥٢.

(٢) محمد عز الدين عرب، غير محدد، "التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي"، القاهرة: مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: ص١٧٦.

مليون عضو ينتمون لحزب البعث وعائلاتهم، والذين كانوا يمثلون دعامة قوية للولاء للنظام وخططه.(١)

فلعبت المساعدات المالية القادمة من دول الخليج، وبالأخص المملكة العربية السعودية، دورًا بارزًا في تمتين قاعدة الدعم للنظام البعثي. فقد ساعدت التدفقات النقدية التي انحدرت بعد موقف سوريا الداعم للكويت والمملكة العربية السعودية في مواجهة العراق خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ في تعزيز استقرار النظام. كذلك، ساهمت إيرادات النفط المتزايدة منذ بداية التسعينيات في توفير قدر كبير من العملات الأجنبية التي كانت في أمس الحاجة إليها، مما أسهم في تحسين وضع الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ما سبق، شارك كبار رجال الأعمال القريبين من صنع القرار في توسيع نفوذهم داخل القطاعات الاقتصادية، وقتما زادت الفرص أمامهم لخلق شراكات استراتيجية مع الحكومة. هذا التعاون بين القطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من التنافس المحتمل، إلا أنه كان يهدف بالأساس إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي.(٢)

علاوة على ذلك، كانت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة تستند إلى تحفيز النمو من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة وتوفير بيئة مواتية للأعمال من خلال تخفيف القيود البيروقراطية. وكان الهدف من هذا هو تعزيز العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال، مما أسفر في النهاية عن خلق طبقة جديدة من المنتفعين من النفوذ الاقتصادي والسياسي وهذا التزاوج بين رجال الأعمال والمستثمرين الموالين للنظام وبين السياسة قد أدّى أيضًا إلى توفير قنوات لتوزيع الثروة، حيث تم التركيز على توزيع المنافع الاقتصادية بشكلٍ متوازن لذلك، كان المطلوب أن يتمكن رجال الأعمال من استثمار مقدرات الدولة بما يصب في مصلحتهم.(٣)

---

(١) الأشقر، وجدي، ٢٠١٠م، النجاح في القيادة والإدارة، بيروت: دارالنهضة العربية: ص١٥٢.

(٢) صدقه يحي، ٢٠١٠، "الاستقرار السياسي في الدول النامية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٧٣، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث.: ص٥٩.

(٣) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص١٠٤.

وبالأخير، قامت الجمهورية العربية السورية بتطوير نظام شبه نقابي محصور تحت سيطرة واحدة، يتمحور حول علاقات تتسم بطابع التبعية الاستبدادية. يعتمد هذا النظام على شبكة معقدة ومتشعبة من الولاءات، تتخللها مجموعة من ممارسات الفساد الاقتصادي والتي أصبحت متفشية في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية وقد شجع النظام بشكل ملحوظ على إنشاء عدد كبير من الجمعيات المهنية والنقابات التي تشمل الفلاحين، العمال، المعلمين، الطلاب، الفنانين، المهندسين، وغيرهم من الفئات، لكن سرعان ما تحولت هذه الكيانات إلى أدوات تُستخدم لتحقيق الثروات الشخصية وتعزيز الرقابة على السرد السياسي.(١)

من منظور سياسي، قام النظام بمزج القمع الشديد مع رقابة صارمة من خلال الأجهزة الأمنية، حيث اعتمد على تقييد الحريات بأسلوب استبدادي لا يترك مجالاً للتنفس وقد اتسمت هذه سياساته بالتعقيد والالتفاف على الإجراءات المؤسسية المتعددة، وكذلك الإيماءات السياسية الرمزية التي تهدف إلى إرضاء بعض قطاعات المجتمع، بينما يتم التحكم في مجمل الأمور بشكل دقيق ومع تعزيز السلطة، سعى الرئيس حافظ الأسد إلى إضفاء مسحة من الشرعية على نظامه من خلال الالتزام بالمظاهر الرسمية التي تم تكريسها في الدستور، والذي وضع معالم واضحة تفصل بين رئاسة الجمهورية، البرلمان، والحكومة.(٢)

ضمن هذا السياق، تم إنشاء الجبهة التقدمية الوطنية، وهي تركيبة تنظيمية تعمل كغطاء موحد يضم حزب البعث إلى جانب بعض الأحزاب الأخرى التي يُسمح لها بالمشاركة في العملية الانتخابية. ومع ذلك، كان لحزب البعث مكانة استثنائية في هذا الائتلاف، مما جعل من الصعب على الأحزاب الأخرى أن تنافسه بجدية على الساحة السياسية. إن هذه الديناميكية السياسية أسهمت في تكريس قواعد اللعبة السياسية لصالح الحزب الحاكم، وبالتالي المزيد من تركيز السلطة وحصرها في يد فئة محدودة بالإضافة إلى ذلك، يعكس النظام تنامي ظاهرة الفساد والمحسوبية داخل مؤسسات الدولة، حيث تستمر النخبة في تعزيز مراكزها عبر العلاقات المتشابكة مع رجال الأعمال والمستفيدين ولقد أصبحت هذه

---

(١) نفس المصدر: ص١٠٥.

(٢) أحمد ثابت، ٢٠٠٨، "الإستقرار السياسي في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ٥٥١، كانون الثاني/يناير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ص٦٣.

الديناميكيات عاملاً مدمراً لتطلعات الشباب والمواطنين السوريين الذين يسعون إلـــى تحقيـــق التنميـــة والإرتقاء بمستوى معيشتهم.(١)

الخاتمة

لقد كان وما يزال الفساد من أكبر المشكلات والعقبات الرئيسية أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار، وذلك بتأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني .إلا أن ذلك لا يجب أن يكون بحال من الأحوال مدعاة إلى الإحباط والتسليم بالعجز ، ذلك أن إصرار الفاسدين يجب أن يقابله إصرار مضاعف من المقاومين للفساد، لأن الصراع مع الفساد هو في الحقيقة صراع مع الفقر والتخلف والاستبداد.لهذا الغرض وجب أن تشمل مكافحة الفساد رسم سياسة متعددة الجوانب، أي استراتيجية تأخذ في عين الاعتبار الأسباب والدوافع التي أدت الى نموه وإلا لن تكون ناجعة.ولقد سعى المشرع الجزائري لاستحداث قانون خاص لمكافحة ظاهرة الفساد، المتمثلة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، استجابة لمصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي حمل في طياته مجموعة من الأحكام تتعلق بالوقاية من الفساد في القطاع العام والقطاع الخاص، وكذا تجريم مختلف الأفعال والسلوكيات وتقرير العقوبات الخاصة بها، وذلك لسد ثغرات قانون العقوبات الذي نص فقط على الجرائم الكلاسيكية المتمثلة في جريمة الرشوة وما شابهها، جرائم الاختلاس، جرائم الصفقات العمومية، والتي تم نقلها إلى قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى ذلك تم استحداث جرائم أخرى لم تكن مألوفة من قبل تتمثل في الجرائم الماسة بالوظيفة العامة، جريمة الاختلاس والرشوة في القطاع الخاص، رشوة الموظفين العمومين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية، بالإضافة إلى ذلك جرائم معرقلة للبحث عن الحقيقة والتمويل الخفي للأحزاب السياسية.

(١) سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية– العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغـــداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير: ص١٠٥

المصادر

١- أحمد ثابت، ٢٠٠٨، "الإستقرار السياسي في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ٥٥١، كانون الثاني/يناير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢- إسماعيل صبري عبدالله، ٢٠٠٣، "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها"، المستقبل العربي، العدد ٤٦، حزيران/يونيو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣- الأشقر، وجدي، ٢٠١٠م، النجاح في القيادة والإدارة، بيروت: دارالنهضة العربية: ص١٤٩

٤- بيرغر، صمويل وهادلي، ستيفن ٢٠٠٥ "العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، نشرة العراق في مراكز الأبحاث، العدد ١٢٥، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء.

٥- حافظ، عبد العظيم جبر ٢٠١٢ "التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة.

٦- الخفاجي، علي، ٢٠١٦م، الفساد والإصلاح: الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، بغداد: المكتبة القانونية

٧- سلمان، شاكر محمود ٢٠١٨ "الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول العربية- العراق وسوريا أنموذجا"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير.

٨- السيد، مصطفى كامل، ٢٠٠٤، العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٩- صالح، غانم محمد ٢٠١١ "الفكر السياسي القديم"، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الموصل.

١٠-صدقه يحي، ٢٠١٠، "الاستقرار السياسي في الدول النامية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٧٣، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث.

١١-عبد الحسين، عدي فالح ٢٠١٠ "العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة.

١٢-عودة، فلاح جاسم، ٢٠١٢ "التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة"، جامعة كركوك، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

١٣-القيروتي، محمد قاسم ٢٠٠١ الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع: ص١٦٦

١٤-الكاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب ١٩٩١ "الأنظمة السياسية"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الطبعة الأولى، بغداد.

١٥-محمد عز الدين عرب، غير محدد، "التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي"، القاهرة: مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

١٦-نيفين سعد، ٢٠١٨، "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، دار النهضة المصرية للنشر

١٧- الياسري، علي عبد العزيز مرزه ٢٠٠٢ "الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.